صورة الغلاف من تصميم الفنانة السورية عزّة أبو ربعية

سوريّون من أجل الحقيقة والعدالة © 2017

عن منظّمة سوريّون من أجل الحقيقة والعدالة:

سوريون من أجل الحقيقة والعدالة هي منظمة سورية مستقلة، غير حكومية وغير ربحية. تضمّ العديد من المدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان من السوريين والسوريات على اختلاف مشاربهم وانتماءاتهم، كما تضمّ في فريقها المؤسس أكاديميين من جنسيات أخرى.

تعمل المنظمة من أجل (سوريا) التي يتمتع فيها جميع المواطنين والمواطنات بالكرامة والعدالة وحقوق الإنسان المتساوية.

سوريون من أجل الحقيقة والعدالة
Syrians For Truth & Justice

في "اليوم الدولي لمساندة ضحايا التعذيب" ناجون سوريون يتحدثون عن تجارب اعتقالهم وآثارها النفسية والجسدية

"يجب على الأمم المتحدة والحكومات والمنظمات الدولية وضع استراتيجيات طويلة الأمد للتعامل مع قضيّة الناجين من الاعتقال في سوريا"

الفهرس

خلفيّة 4
الإطار القانوني 5
مقدّمة 9
المنهجيّة والتحديّات 9
أولاً: أثر التعذيب على الضحايا 10
أ - الأثر الجسدي للتعذيب والاعتقال 10
ب - الأثر النفسي للتعذيب والاعتقال 22
ما هو اضطراب ما بعد الصدمة ؟ 23
أعراض اضطراب ما بعد الصدمة 23
ج - الأثر الاقتصادي للتعذيب والاعتقال 27
د - الأثر الاجتماعي للتعذيب والاعتقال 29
مبادرات ومشاريع لدعم الناجين 31
ثانياً: خاتمة النتائج والتوصيات 31
ثالثاً: ملحقات 35

خلفيّة:

يصادف يوم 26 حزيران/يونيو من كلّ عام اليوم الدولي لمساندة ضحايا التعذيب، حيث أعلنت الجمعيّة العامّة في قرارها رقم 149/52 المؤرّخ بتاريخ 12 كانون الأوّل/ديسمبر 1997، يوماً دولياً لمساندة ضحايا التعذيب وذلك بهدف القضاء التام على التعذيب وتحقيقاً لفعاليّة أداء اتفاقيّة مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانيّة أو المهينة.

والتعذيب جريمة بموجب القانون الدولي. وهو محظور تماماً وفق جميع الصكوك ذات الصلة، ولا يمكن تبريره في ظل أية ظروف. وهو حظر يشكل جزءاً من القانون العرفي الدولي، ويعني ذلك أنه يلزم كل عضو من أعضاء المجتمع الدولي، دون اعتبار لما إذا كانت الدولة قد صادقت على المعاهدات الدولية التي تحظر التعذيب صراحة أو لم تصادق عليها. وتشكل ممارسة التعذيب على نحو منتظم وبشكل واسع النطاق جريمة ضد الإنسانية.

ومع بداية الاحتجاجات في سوريّا في آذار/مارس 2011 بدأت الحكومة السوريّة وعبر أجهزتها الأمنيّة باعتقال عشرات الآلاف من المحتجّين بشكل عشوائي، ورغم أنّ معظم الاعتقالات التي حدثت في الأشهر الأولى للانتفاضة كانت أقلّ وطأةً ممّا بدت عليه في الأشهر والسنوات اللاحقة، إلّا أنّ النسبة الساحقة من المحتجزين تعرّضوا إلى عمليّات سوء معاملة وتعذيب ممنهجة داخل مراكز الاحتجاز السورية والعلنية، وذلك قبل أن تنضم جهات أخرى (مختلفة عن الأجهزة الأمنية السورية) إلى الجهات التي تقوم بإهانة وضرب وتعذيب المعتقلين في سوريا.

لجنة التحقيق الدولية المستقلة حول سوريا، والتي تمّ إنشاؤها في آب/أغسطس 2011، كانت قد أصدرت تقريراً موسعاً حول عمليات التعذيب الممنهجة في سوريا في شهر شباط/فبراير 2016 بعنوان "بعيداً عن العين، بعيداً عن الخاطر .. الوفيات أثناء الاحتجاز في الجمهورية العربية السورية" قالت فيه أنّ المحتجزون لدى الحكومة السوريّة تعرّضوا للضرب حتى الموت أو ماتوا نتيجة إصابات من جراء التعذيب، وهلك آخرون نتيجة الظروف المعيشية اللإنسانية. وقال التقرير أنّ الحكومة السوريّة ارتكبت جرائم ضدّ الإنسانية تتمثل في الإبادة والقتل والاغتصاب أو غيره من أشكال العنف الجنسي والتعذيب والسجن والاختفاء القسري وغير ذلك من الأعمال اللإنسانية. واستناداً إلى هذا السلوك فقد تمّ أيضاً ارتكاب جرائم حرب.

وكانت منظمات دولية عديدة أصدرت العشرات من التقارير التي تتحدث عن أهوال أماكن الاحتجاز والتعذيب وعمليات القتل الذي يتعرّض له المحتجزون في سوريا، ففي شهر كانون الأول/ديسمبر 2015 أصدرت منظمة هيومان رايتس وتش تقريراً بعنوان "لو تكلّم الموتى .. الوفيات الجماعية والتعذيب في المعتقلات السورية" وهو تقرير يحكي قصص بعض الضحايا الذين ماتوا في المعتقلات الحكومية السورية وظهروا في صور المنشق العسكري "قيصر". يوثق بحث "هيومن رايتس ووتش"، الذي استغرق 9 أشهر، أسماء الضحايا وظروف احتجازهم المرعبة، من خلال مقابلات مع معتقلين سابقين ومنشقين وأقارب الضحايا، بالإضافة إلى تقنيات الطب الشرعي وتحديد المواقع الجغرافية.

الإطار القانوني:

أولا: القوانين الدولية ذات الصلة:

١- القانون الدولي لحقوق الإنسان:

يطبق القانون الدولي لحقوق الإنسان في وقت السلم وبعضه في وقت الحرب. ومع اختلاف الكثيرين عن ما هي حقوق الإنسان التي تعطل في وقت الحرب، يعدّ حظر التعذيب أحد الأمور التي لا يختلف عليها من ناحية تطبيقها في السلم أو الحرب، فهو محرم في كلاهم. وأدناه أهم الاتفاقيات فيما يخص حظر التعذيب:

أ- اتفاقيّة مناهضة التعذيب:

تقول المادّة الأولى من اتفاقية مناهضة التعذيب التي تمّ اعتمادها من قبل الجمعيّة العامّة في قرارها رقم 46/39 المؤرخ في 10 كانون الأول / ديسمبر 1984 في تعريفها لعمليّة التعذيب ما يلي:

"أي عمل ينتج عنه ألم أو عذاب شديد، جسدياً كان أم عقلياً، يلحق عمداً بشخص ما بقصد الحصول من هذا الشخص، أو من شخص ثالث، على معلومات أو على اعتراف، أو معاقبته على عمل ارتكبه أو يشتبه في أنه ارتكبه هو، أو شخص ثالث أو تخويفه أو إرغامه هو أو أي شخص ثالث، أو عندما يلحق مثل هذا الألم أو العذاب لأي سبب من الأسباب يقوم على التمييز أياً كان نوعه، أو يحرض عليه أو يوافق عليه أو يسكت عنه موظف رسمي أو أي شخص آخر يتصرف بصفته الرسمية."

كما تطلب الاتفاقيّة من الدول حظر أي أعمال أخرى من أعمال المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانيّة أو المهينة والتي لا تصل إلى حد التعذيب.

كما أن هذه الاتفاقية تعد من أكثر الاتفاقيات الموقعة حيث بلغت الدول الأطراف في الاتفاقيّة 144 دولة بما فيهم سوريّا التي وقعّت على الاتفاقيّة في العام 2004 وتحفّظت على أحد المواد/البنود فيها.

ب- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنيّة والسياسيّة:

يؤكّد العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية المؤرّخ في 16 كانون الأوّل/ديسمبر 1966 على أنّه لا يجوز إخضاع أحد للتعذيب ولا للمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو الحاطّة بالكرامة. وذلك في مادته السابعة من جزئها الثاني، على أنّه عاد وكرّر في مادته العاشرة من الجزء ذاته على ضرورة معاملة جميع المحرومين من حريتهم معاملة إنسانيّة. ويعتبر هذا العهد أوّل معاهدة عالميّة لحقوق الإنسان تنصّ صراحةً على حظر التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانيّة أو المهينة.

ج - الإعلان العالمي لحقوق الإنسان:

وكان الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في عام 1948 -مع أنه إعلان غير ملزم- سبّاقاً في الحديث عن التعذيب وحظره، فقد قال في مادّته الخامسة إنّه لا يجوز إخضاع أحد للتعذيب ولا المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانيّة أو الحاطّة بالكرامة.

د- الميثاق العربي لحقوق الإنسان:

أمّا عربياً، فإنّ الميثاق العربي لحقوق الإنسان الصادر في العام 2004 قد حظر بدوره التعذيب سواءَ التعذيب البدني أو النفسي حيث قال في مادّته الثامنة ما يلي:

1- يحظر تعذيب أي شخص بدنياً أو نفسياً أو معاملته معاملة قاسية أو مهينة أو حاطة بالكرامة أو غير إنسانية.
2- تحمي كل دولة طرف كل شخص خاضع لولايتها من هذه الممارسات، وتتخذ التدابير الفعالة لمنع ذلك وتعد ممارسة هذه التصرفات أو الإسهام فيها جريمة يعاقب عليها لا تسقط بالتقادم. كما تضمن كل دولة طرف في نظامها القانوني إنصاف من يتعرض للتعذيب وتمتعه بحق رد الاعتبار والتعويض.

٢- القانون الدولي الإنساني:

إن القانون الدولي الإنساني هو القانون الواجب التطبيق في النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية (كالتي في سوريا). إن هذا القانون هو ملزم لجميع أطراف النزاع من الدول وغيرها، سواء وقعت على الاتفاقيات ذات الصلة أم لم توقع، كون أن هذا القانون يعتبر قانون عرفي والذي بدوره ويعد أحد مصادر القانون الدولي بحسب محكمة العدل الدولية.

ففي النزاعات غير الدولية كالتي في سوريا يحظر التعذيب طبقا للمادة الثالثة المشتركة من اتفاقيات جنيف الأربعة، وهي من أهم الاتفاقيات الخاصة بالقانون الدولي الإنساني

وتوضح دراسة للجنة الدولية للصليب الأحمر في القانون العرفي (القاعدة ٩٠) أن التعذيب والمعاملة القاسية أو اللاإنسانية، والاعتداء على كرامة الإنسان، وبوجه خاص المعاملة المهينة والمحطة من قدر الإنسان محظور ومن الجدير بالذكر أن التعذيب محظور تجاه المدنيين والمقاتلين على حد سواء.

ومن المهم التركيز على أنه ليس من يرتكب التعذيب وحده هو المستهدف، بل أيضا القادة مسؤولون عن الجرائم التي ترتكب بناء على أوامرهم حسب القاعدة ١٥٢ من دراسة اللجنة الدولية. أما القاعدة ١٥٣ فهي تبني على القاعدة السابقة وتضيف:

"القادة والأشخاص الآخرون الأرفع مقاما مسؤولون جزائيا عن جرائم الحرب التيّ يرتكبها مرؤوسوهم إذا عرفوا، أو كان بوسعهم معرفة أن مرؤوسيهم على وشك أن يرتكبوا أو كانوا يقومون بارتكاب مثل هذه الجرائم ولم يتخذوا كل التدابير اللازمة والمعقولة التي تخولها لهم سلطتهم لمنع ارتكابها أو لمعاقبة الأشخاص المسؤولين عنها إذا ارتكبت مثل هذه الجرائم"

وأخيرا فإن القاعدة ١٥٤ تشدد أنه على كل مقاتل واجب ألا يطيع أمرا من الواضح أنه غير قانوني مثل التعذيب.

٣- قرارات مجلس الأمن:

كما أدانت الكثير من قرارات مجلس الأمن التعذيب. ومن ضمن تلك القرارات في السياق السوري ٢١٩٣ و ٢٣٣٢ و ٢٢٥٨ التي أدانت التعذيب بلغة قوية و صارمة.

ثانيا: التعذيب وحظر الإعادة القسرية:

إضافة إلى تجريم التعذيب، فإن القانون الدولي لحقوق الإنسان يحظر على الدول إعادة أشخاص إلى دول قد يتعرضون فيها للتعذيب. المادة الثالثة في اتفاقية مناهضة التعذيب توضح أنه:

"لا يجوز لأية دولة طرف أن تطرد أى شخص أو تعيده ("ان ترده") أو أن تسلمه إلى دولة أخرى، اذا توافرت لديها أسباب حقيقة تدعو إلى الاعتقاد بأنه سيكون في خطر التعرض للتعذيب."

ثالثا: التعذيب والمحاكم الدولية:

إن أبرز المحاكم الدولية، مثل محكمة الجنايات الدولية، والمحاكم الدولية الجنائية الخاصة برواندا ويوغوسلافيا، جميعها تجرم التعذيب. فالمحكمة الجنائية الدولية، في المادة السابعة والثامنة تدرج التعذيب ضمن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية إذا ارتكب في إطار هجوم واسع النطاق أو بشكل ممنهج.

وهنا أيضاً يجب التركيز على أنه ليس فقط من يقوم بالتعذيب هو المدان. فإن المادة ٢٨ من اتفاقية روما التي أنشأت المحكمة الدولة تعنى بمسؤولية القادة والرؤساء الآخرين وهي تشمل:

أ) إذا كان ذلك القائد العسكري أو الشخص قد علم , أو يفترض أن يكون قد علم، بسبب الظروف السائدة في ذلك الحين، بأن القوات ترتكب أو تكون على وشك ارتكاب هذه الجرائم.

ب) إذا لم يتخذ ذلك القائد العسكري أو الشخص جميع التدابير اللازمة والمعقولة في حدود سلطته لمنع أو قمع ارتكاب هذه الجرائم أو لعرض المسألة على السلطات المختصة للتحقيق والمقاضاة.

رابعاً: التعذيب والولاية القضائيّة العالميّة:

المقصود بالولاية القضائية العالمية هي أن تقبل المحاكم المحلية لبعض الدول الاختصاص في قضايا لم تحصل على أراضيها. إنّ اتفاقيّة مناهضة التعذيب تُلزم الدول الأطراف بممارسة ولايتها القضائيّة لمحاكمة شخص يشتبه في ارتكابه التعذيب، أو لتسليم ذلك الشخص إلى دولة سيحاكم فيها. لقد ركّزت لجنة مناهضة التعذيب بشكل متزايد على هذه المسألة في مناقشاتها مع الدول الأطراف، والآن تضيف بصورة منتظمة في ملاحظاتها الختاميّة توصية تدعو الدول الأطراف التي لم تدخل تشريعات تنص على الولاية القضائيّة العالميّة لجريمة التعذيب للقيام بذلك.[1]

[1] تنظر لجنة مناهضة التعذيب أيضاً في فعاليّة ونطاق أي من هذه التشريعات. فعلى سبيل المثال، في ملاحظاتها الختاميّة بشأن بلجيكا عام 2003، أعربت

وفي السياق السوري، تمت محاكمة مقاتل سابق يتبع للمعارضة في السويد بسبب قيامه بتعذيب أحد المقاتلين المحتجزين في السوري، مما يظهر أن التعذيب حتى تجاه المقاتلين محرم. وفي سياق اخر، فإن جرم التعذيب لا يمكن أن يسقط بسبب قانون عفو عام في البلد الذي وقع فيه، كما ظهر في حكم محكمة فرنسية في قضية تخص مقاتل من موريتانيا.

خامساً: واجب الإنصاف ومنح التعويض للضحايا في القانون الدولي:

تفرض كل من اتفاقيّة الأمم المتحّدة لمناهضة التعذيب والعهد الدولي للحقوق المدنيّة والسياسيّة التزاماً على الدول الأطراف بمنح التعويض الكافي لضحايا التعذيب أو سوء المعاملة.

1. **اتفاقيّة لمناهضة التعذيب: تنص المادّة 14 من اتفاقيّة الأمم المتّحدة لمناهضة التعذيب على ما يلي:**

"تضمن كل دولة طرف، في نظامها القانوني، إنصاف من يتعرّض لعمل من أعمال التعذيب وتمتّعه بحق قابل للتنفيذ في تعويض عادل ومناسب بما في ذلك وسائل إعادة تأهيله على أكمل وجه ممكن، وفي حالة وفاة المعتدى عليه نتيجة لعمل من أعمال التعذيب، يكون للأشخاص الذين كان يعولهم الحق في التعويض."

وترى لجنة مناهضة التعذيب أنّ "الحق في الإنصاف الفعّال نتيجة انتهاك الاتفاقيّة يشكّل أساس الاتفاقيّة برمّتها، وإلّا فإنّ الاتفاقيّة نفسها تحدّد تدابير قانونيّة لانتهاكات محدّدة، ولكنّها عندما لا تحدّد ذلك، فإنّ اللجنة سوف تفسّر أنّ النص الموضوعي يحوي داخله على تدبير قانوني في حال الإخلال به.

2. **العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنيّة والسياسية: تنص المادّة (3/2 في الجزء الثاني) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنيّة والسياسيّة على ما يلي: تتعهّد كل دولة طرف في هذا العهد:**

1) بأن تكفل توفير سبيل فعّال للتظلّم لأيّ شخص انتهكت حقوقه أو حريّاته المعترف بها في هذا العهد، حتّى لو صدر الانتهاك عن أشخاص يتصرّفون بصفتهم الرسميّة.

2) أن تكفل لكل متظلّم على هذا النحو أن تبت في الحقوق التي يدعى انتهاكها سلطة قضائيّة أو إداريّة أو تشريعيّة مختصّة، أو أيّة سلطة مختصّة أخرى ينص عليها نظام الدولة القانوني، وبأن تنمى إمكانيّات التظلّم القضائي.

3) بأن تكفل قيام السلطات المختصّة بإنفاذ الأحكام الصادرة لمصالح المتظلّمين.

اللجنة عن قلقها إزاء إدخال تغييرات على قواعد بشأن الاختصاص العالمي الذي يسمح لوزير العدل إبعاد قضاة عن بعض الحالات. المصدر: التعذيب في القانون الدولي، دليل الفقه القانوني. كتاب تمّ نشره في سنة 2008 بالاشتراك ما بين جمعيّة الوقاية من التعذيب (APT) ومركز العدالة والقانون الدولي (CEJIL).

مقدّمة:

أصبح ملف الاعتقال التعسّفي والاختفاء القسري والتعذيب والقتل في مراكز الاحتجاز واحداً من أهم وأكبر الملفّات التي خلّفها النزاع السوري، حيث تقدّر المنظّمات الحقوقيّة السوريّة والمنظّمات الدوليّة وبعض أجهزة الأمم المتّحدة أعداد المواطنين الذين تعرّضوا إلى الاعتقال منذ العام 2011 بعشرات الآلاف، وربّما بمئات الآلاف. على أنّه لا توجد إحصائيّة دقيقة لأعداد الفئات المذكورة ولا للجهات التي تقف خلف هذه الانتهاكات جميعها، وهو ما أدّى إلى تعقيد الملف بشكل أكبر وخاصة بعد ظهور أطراف أخرى خلال السنوات الست الماضية من عمر النزاع، إلّا أنّ جميع التقديرات تشير إلى مسؤوليّة الحكومة السوريّة والأجهزة الأمنيّة التابعة لها بالقيام بالنسبة الأكبر من عمليّات الاعتقال والإخفاء القسري والتعذيب، ولكن بالمقابل يوجد جهات ارتكبت انتهاكات مماثلة "ولو بأعداد أقل" كالتنظيمات الإسلاميّة المتطرّفة مثل (هيئة تحرير الشام – جبهة النصرة سابقاً – والتنظيم الذي يطلق على نفسه اسم الدولة الإسلاميّة والمعروف باسم تنظيم "داعش") إضافة إلى فصائل مسلّحة تابعة للمعارضة السوريّة، وعدا عن ذلك فقد تمّ توثيق حالات اعتقالات تعسفية على يد الأجهزة الأمنيّة التابعة للإدارة الذاتيّة في شمال سوريا وبالأخص جهاز الأسايش.

يحاول هذا التقرير تسليط الضوء بشكل أعمق على معاناة المعتقلين والمختفين قسراً والمعذّبين بشكل خاص بعد عمليّة الإفراج عنهم، ورغم أنّ التقرير سوف يسلّط الضوء على الممارسات المرتكبة بحقّ المعتقلين داخل مراكز الاحتجاز وأسباب الاعتقال، إلّا أنّه سوف يحاول سرد العديد من شهادات وقصص الناجين من الاعتقال والتركيز على الآثار الجسديّة والنفسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة أيضاً، والجهود المبذولة لتقديم الدعم سواء المادي أو النفسي لهم.

المنهجيّة والتحديّات:

قام الفريق القائم على التقرير بإجراء لقاءات مع أكثر من (15) معتقل/معتقلة، إضافة إلى مقابلة عدّة جهات مختصّة بتقديم الدعم المادي والنفسي للناجين من الاعتقال، وعدد من الخبراء المطلعين على ملف الاعتقال التعسفي والتعذيب في سوريا بشكل عام. وخبير قانوني دولي. أمّا طريقة اختيار الأشخاص الناجّين فقد تمّت بطريقة حاول الفريق فيها أن يراعي معايير التنوّع والاختلاف سواءَ جغرافياً أو زمنياً أو من حيث الجهة التي قامت بالانتهاك الأمر الذي ساهم في إغناء التقرير. إلّا أنّ الفريق واجه تحديّات عديدة أخرى، منها على سبيل المثال لا الحصر، صعوبة الوصول إلى عدد أكبر من الناجين وخاصّة من المعتقلات لأسباب لا يمكن سردها الآن، إضافة إلى صعوبة التواصل مع جهات عديدة متناثرة في دول الجوار السوري والتي تعمل في مجال تقديم الدعم النفسي أو المعنوي للناجين.

يحاول هذا التقرير وبمناسبة اليوم الدولي لمساندة ضحايا التعذيب تسليط الضوء على معاناتهم والتي تستمر لأشهر عديدة بعد انتهاء تجربة الاعتقال، بل ربّما لسنوات، وسوف نقوم بإيراد بعض التوصيات التي خلص إليها الفريق في نهاية التقرير إضافة إلى بعض النتائج والاستنتاجات.

أولاً: أثر التعذيب على الضحايا:

تختلف الآثار التي يسبّبها الاعتقال التعسّفي في سوريا وما يرافقها من انتهاكات خطيرة مثل (الحرمان من الحريّة والتعذيب والاختفاء القسري والتجويع والحرمان من الرعاية الصحيّة وغيرها من انتهاكات)، إلاّ أنّه وفي حالات كثيرة، فإنّ تلك الآثار لا تقتصر على المعتقل نفسه ولكن تتعدّاه إلى البيئة المحيطة فيه سواء عائلته القريبة أو إلى المجتمع بأسره، وسوف نحاول خلال الفقرات التالية إيراد بعض الآثار التي خلّفها الاعتقال وارتأى أصحابها الحديث عنها.

أ - الأثر الجسدي للتعذيب والاعتقال:

عادةً ما يكون أثر التعذيب الجسدي للمعتقلين أكثر وضوحاً من أثر التعذيب النفسي، وذلك بسبب أساليب التعذيب الوحشيّة التي يتعرّض لها المحتجزون خلال فترة الاعتقال. وبالرغم من أنّ معظم عمليّات الضرب والتعذيب بحقّ المحتجزين تحدث في الساعات الأولى للتوقيف وخلال الأيّام الأولى للاحتجاز أثناء عمليّات التحقيق والاستجواب ومحاولة سحب اعترافات بالإكراه إلّا أنّ العديد من المعتقلين أخبروا سوريّون من أجل الحقيقة والعدالة عن مراكز احتجاز عديدة كان التعذيب الجسدي فيها مستمراً حتّى بعد انتهاء فترة "التحقيق".

أحمد (وهو اسم مستعار لأحد الناجين الذين رفضوا الكشف عن هويتهم لأسباب أمنيّة) قال في شهادته لسوريّون من أجل الحقيقة والعدالة أنّ بعض آثار التعذيب ما زالت موجودة على جسده والتي حدثت خلال فترة توقيفه التي قضاها في سجن تدمر العسكري في محافظة حمص في عام 2012 وقد أشار أحمد إلى وجود فتق في منطقة الحجاب الحاجز والمعدة والمريء إضافةً إلى مشاكل أخرى في التنفّس بسبب عمليّات التعذيب. وأضاف:

> **"مازلت أعاني من مشكلة في الذاكرة، ومشكلة في التنفّس وهي تمنعني من الركض في الوقت الحالي وتسبب لي إرهاقاً شديداً خلال عمليّة صعود الدرج، ومع الأسف لم أتلقَ أي دعم مالي أو صحّي أو نفسي بعد عمليّة الإفراج عنّي سواء في سوريا أو في دول الجوار."**

أحمد سمير وهو أيضاً أحد المعتقلين السابقين الذين أدلوا بشهادتهم لسوريّون من أجل الحقيقة والعدالة حيث تحدّث عن تجربة اعتقاله الأول في العام 2011 واعتقاله الثاني في العام 2012. أحمد تحدّث عن اشتراك رئيس فرع الأمن العسكري في دير الزور "جامع جامع" بشكل شخصي في عمليّة ضربه وتعذيبه قائلاً:

> **"كان رئيس الفرع (جامع جامع) مشرفاً بنفسه على عمليّة تعذيبي، ثمّ شارك فيها بشكل مباشر عندما انهال عليّي بالضرب وكسر جميع أسناني السفلية بيده."**

أمّا الاعتقال الثاني لأحمد فقد كان على يد جهاز المخابرات الجويّة في دمشق وذلك في شهر أيلول/سبتمبر من العالم 2012، قبل أن يتم تحويله إلى سجن صيدنايا العسكري، وبحسب أحمد فقد كان التعذيب في سجن صيدنايا العسكري يتم بشكل يومي وبدون سبب أي أنّه لم يكن هناك استجواب أو تحقيق خلال عمليّة الضرب. ويصف أحمد "كرسي الاعتراف" كأحد طرق التعذيب قائلاً:

"تعرضت للضرب، والتعذيب بالكهرباء أكثر من مرّة، ولكن كرسي الاعتراف كان "مميّزاً"، فهو كرسي يحتوي على مفصّلات متحركة في ظهر الكرسي الذي يجلس عليه المعتقل وأثناء الضرب والإرغام على الاعتراف يعود ظهر الكرسي إلى الخلف فيشعر المعتقل أنّ ظهره يتكسّر بواسطته، لا زلت أعاني من ألم في ظهري حتى الآن."

إنّ المبدأ الذي يتحدّث عنه الشاهد أحمد في شهادته حول "كرسي الاعتراف" يشابه المبدأ الذي تقوم عليه طريقة التعذيب المعروفة باسم "الكرسي الألماني" والذي يتمحور حول لي جسم المعتقل بطريقة عكسية بحيث تصبح خلفية الرأس أقرب إلى الأقدام وهو ما يسبب آلاماً رهيبة قد تفضي في مرات كثيرة إلى كسر في بعض فقرات العمود الفقري.

صورة تعبيرية أخرى توضّح طريقة التعذيب التي تسمّى "الكرسي الألماني" ورغم أن هنالك شهادات متعددة حول طريقة وضع الكرسي، إلاّ أن جميع الشهادات أكدّت أن الهدف الأساسي هو لي (طوي) جسم المعتقل بشكل معكوس (الرأس باتجاه أسفل القدم) وهو ما يشكّل ألماً غير معقول إضافة إلى أضرار جسدية بالغة قد تصل أحياناً إلى كسور في فقرات الظهر.

يتحدّث أحمد أيضاً عن آثار التعذيب الباقية على جسده والتي مازال يعاني منها قائلاً:

"هناك عدّة آثار للتعذيب على جسدي لا تزال واضحة، حيث أنّني مازلت أعاني من ضرر في الكلية اليسرى، وأعاني حتّى الآن من نزول بعض الدم أثناء عمليّة التبوّل. هذا عدا فقداني لأسنان فكّي السفليّة، وألم دائم في منطقة الظهر. وجميع هذه الآثار تحتاج إلى عناية ورعاية صحيّة وطبيّة."

صورة خاصّة بسوريون من أجل الحقيقة والعدالة زوّدنا بها المعتقل السابق أحمد سمير توضّح بعض آثار التعذيب الظاهرة على جسده
علماً أنّ الصورة تمّ التقاطها بعد شهر من الإفراج عنه (تمّ الإفراج عنه في شهر أيلول/سبتمبر 2013)

عمّار وهو اسم مستعار لأحد المعتقلين السابقين الذين تعرّضوا للاعتقال على يد الأجهزة الأمنيّة السوريّة، لثلاث مرات كانت الأولى لمدّة 9 أيّام في العام 2011، تلاه الاعتقال الثاني لمدّة 11 يوم في العام 2012، أمّا الاعتقال الثالث -وهو الأطول- فقد امتدّ لفترة 11 شهراً وكان في العام 2015 . أمّا الأفرع الأمنيّة التي انتقل عمّار بينها خلال فترات اعتقاله فكانت:

- فرع الأمن الجنائي في دمشق، ساحة باب مصلّى.
- فرع فلسطين في دمشق، وهو معروف باسم الفرع 235 ويتبع عملياً لشعبة المخابرات العسكريّة (الأمن العسكري).
- فرع الأمن السياسي في ريف دمشق.

يلخّص عمّار تجارب الاعتقال التي تعرّض لها قائلاً:

"لقد عانيت من مشقّة الاعتقال والتعذيب في تجارب الاعتقال الثلاث، فقد تعرّضت للعديد من ممارسات التعذيب والإهانة والضرب، وتنوّعت أساليب التعذيب ما بين "طريقة الدولاب" وإطفاء أعقاب السجائر في جسدي. أمّا الأكثر إيلاماً فقد كان موضوع الإهانة؛ فقد مورست بحقنا أساليب عدة كانت ذا تأثير طويل الأمد علينا مثل الحبس لفترات طويلة في المرحاض، والشتائم التي كانوا يكيلونها لنا، وإجباري على التوقيع على اعترافات كاذبة كان منها ترأسي لمجموعة إسلاميّة مسلّحة رغم أنّني ناشط مدني علماني سلمي، وكانت هذه التهمة من أكبر التهم التي تمّ توجيهها إلي وأكثر تعذيباً لي."

لم يخلّف اعتقال عمّار عاهات دائمة لكّنه خلّف بعض الآثار على جسده مثل الحرق بأعقاب السجائر والجروح التي أصيب بها، وبحسب عمّار فهي مازالت تذكّره حتّى يومنا هذا بفترة اعتقاله.

"الدولاب" أحد طرق التعذيب المتبعة أيضاً في مختلف أقبية الأجهزة الأمنية السورية، حيث يتمّ وضع المعتقل في عجلة فارغة وتبدأ عملية التحقيق المترافقة بسيل كبير من الشتائم والضرب على كافة أنحاء الجسم بوسائل مختلفة مثل السياط والعصي والصعق الكهربائي، وعند وضع المعتقل في هذا الدولاب يعجز عن القيام بأي حركة أو فعل.

فقدان/نقص الوزن بكميّات كبيرة ظاهرة منتشرة أيضاً بين المحتجزين وذلك بسبب عمليّات التجويع التي يتعرّضون لها وكمّية الطعام القليلة جداً التي يتمّ تقديمها للمحتجزين، فقد أكّد جميع من تمّ اللقاء بهم من أجل هذا التقرير فقدانهم لأوزانهم بحسب طول فترة الاعتقال.

محمّد (وهو اسم مستعار لأحد المعتقلين) الذين تمّ اعتقالهم على يد جهاز المخابرات العسكريّة (الفرع 215 وهو معروف أيضاً باسم سرية المداهمة والاقتحام ويقع في شارع 6 آيار بدمشق) في العام 2013، تحدّث عن تجربته قائلاً:

"فقدت *14* كيلوغراماً أثناء الاعتقال، وكنت أعاني من مرض الجرب الجلدي بشكل كبير حيث انتشر في كامل أنحاء جسدي ترافق مع ظهور بقع جلديّة. وقد استغرقت عمليّة علاجي بعد الإفراج عنّي *10* أيّام بمساعدة طبيب للأمراض الجلديّة، ولكن إلى الآن لا تزال آثار حروق أعقاب السجائر وآثار البقع الجلديّة ماثلةً على جسدي."

- **تقصّد إيقاع أكبر قدر من الإيذاء:**

تمّ اعتقال أيمن (وهو اسم مستعار) في شهر شباط/فبراير 2015 على حاجز تابع للدفاع الوطني[2] في منطقة قدسيا بريف دمشق، وتمّ اقتياده بعد ذلك إلى فرع الدفاع الوطني "وهو فرع حديث المنشأ" ويقع في مقر قيادة الحرس الجمهوري سابقاً الكائن في جبال المزّة، وبحسب أيمن فإنّ هذا المركز يحتوي على سجنين وهما: سجن المركز والسجن الرئيسي.

تحدّث أيمن لسوريّون من أجل الحقيقة والعدالة عن تجربة اعتقاله قائلاً:

"لقد ذقت شتّى أنواع التعذيب في الأفرع الأمنية التي تمّ تحويلي إليها جميعها، وتنوّعت وسائل التعذيب من الشبح[3] إلى الدولاب[4] إلى التعذيب بواسطة الصعق الكهربائي، إضافةً إلى الضرب بواسطة السياط/الكابلات والعصي، وكان الحرمان من النوم والحرمان من الطعام والحرمان من "قضاء الحاجة" أحد طرق التعذيب المتّبعة أيضاً في تلك الأفرع. لقد عانيت الكثير من الأمراض خلال فترة الاعتقال وبعده، وكان من الملفت أنّ السجّانين خلال عمليّة الضرب كانوا يتقصّدون إنزال أكبر قدر من الإيذاء بحق المعتقلين، فعلى سبيل المثال: كان يتم ضربنا على منطقة الظهر والخصيتين، وبسبب ذلك عانيت من خروج دم أثناء التبوّل لمدّة شهر كامل، هذا عدا عن آلام في الظهر والصدر والمعدة، إضافةً إلى الأمراض الجلديّة وكسر في أحد العظام وأحد الأسنان. ومع الأسف لم أستطع الحصول على أي علاج لحد الآن."

[2] الدفاع الوطني: وهي ميليشيات شبه نظاميّة ظهرت منذ بداية النزاع وتمّ تشكيلها من قبل الحكومة السوريّة لمساندة الجيش والأمن عسكرياً وأمنياً.
[3] "الشبح" إحدى طرق التعذيب الشائعة خلال جلسات التحقيق في الأجهزة الأمنية السوريّة، حيث يتم تعليق المعتقل من يديه لساعات طويلة، تلامس قدماه الأرض بشكل بسيط وفي أحايين أخرى تكون الأرجل بعيدة عن الأرض.
[4] "الدولاب" أحد طرق التعذيب المتبعة أيضاً في مختلف أقبية الأجهزة الأمنية السورية، حيث يتمّ وضع المعتقل في عجلة فارغة وتبدأ عملية التحقيق المترافقة بسيل كبير من الشتائم والضرب على كافة أنحاء الجسم بوسائل مختلفة مثل السياط والعصي والصعق الكهربائي، وعند وضع المعتقل في هذا الدولاب يعجز عن القيام باي حركة أو فعل. (تمّ إ رفاق صورة تشرح الطريقة بشكل أوضح).

"الشبح" إحدى طرق التعذيب الشائعة خلال جلسات التحقيق في الأجهزة الأمنية السوريّة وأطراف النزاع الأخرى في سوريا، حيث يتم تعليق المعتقل من يديه لساعات طويلة، تلامس قدماه الأرض بشكل بسيط وفي أحايين أخرى تكون الأرجل بعيدة عن الأرض.

- **التعذيب لا يفرّق بين رجال أو نساء:**

الناجية صباح (وهو اسم مستعار لأحد المعتقلات) والتي تمّ اعتقالها في شهر شباط/فبراير 2012 حيث كانت تقوم بنقل مساعدات طبيّة للمناطق المنكوبة في حمص قادمة من دمشق، حين قامت العناصر العسكريّة الموجودة في حاجز بلدة (قارة) بتوقيفها قبل أن يتم اعتقالها واقتيادها إلى السجن المركزي في حمص ومنه إلى فرع الأمن السياسي في مدينة حمص، تقول صباح في هذا الصدد:

"تعرّضت للضرب خلال فترة الطريق، أي من مكان حاجز (قارة) حتّى سجن حمص المركزي. وعندما تمّ تحويلي إلى فرع الأمن السياسي في مدينة حمص، كنت معصوبة العينين حيث أبقوني في غرفة مليئة برائحة الأسيد، تسبّبت لي بالإقياء."

مورس بـ حق صباح تعذيب شديد، ولم يكن مختلفاً عن ممارسات التعذيب التي يتعرّض المعتقلون الذكور لها عادةً، تقول صباح واصفةً مجريات التحقيق (الاستجواب) معها قائلة:

"عندما بدأوا عمليّة التحقيق معي قاموا بضربي ضرباً شديداً، حيث تسبّبوا بكسر في أنفي وشعر (درجة أقل من الكسر) في عظمة الخد، وأطفأوا أعقاب السجائر في جسدي، متزامناً مع سيل كبير من الشتائم والإهانات، وهدّدوني بأنّهم سوف يذيبونني بالأسيد قبل أن يتمّ اتهامي (بالتجسّس) بسبب امتلاكي للجنسيّة الأمريكيّة."

- **التعذيب لا يعرف شيخاً أو طفلاً:**

لم تكن الطفولة مستثناة من التعذيب داخل أقبية الأجهزة الأمنيّة، فقد تعرّض العديد من الأطفال لممارسات تعذيب مشابهة لما تعرّض له الكبار.

عبد الله (وهو اسم مستعار) كان طفلاً في السابعة عشرة من عمره عندما تمّ اعتقاله في شهر آب/أغسطس من العام 2011 بمنطقة صحنايا التابعة لريف دمشق. وكغيره من عشرات آلاف المعتقلين فقد تعرض عبد الله لممارسات تعذيب وحشيّة، حيث قال في شهادته لسوريّون من أجل الحقيقة والعدالة ما يلي:

"كان عمري 17 عاماً وكنت لا أزال طالباً في المدرسة عندما تمّ اعتقالي من قبل عناصر أمنيّة في منطقة صحنايا، حيث تمّ وضعي في سيّارة "نوع جيب" وانهال عليّ العناصر بعدها بالضرب "طوال الرحلة" التي استغرقت ساعتين قبل وضعي في مكان مهجور، وكانت الضربات موجّهة إلى رأسي وظهري وتمّ استخدام أخمص البندقيّة في ضربي أيضاً، وتزامن ذلك مع سيل كبير من الإهانات والشتائم. ثمّ وصلنا إلى بناء مهجور حيث استمرّوا بضربي وتعذيبي، بعد ذلك تمّ نقلي إلى فرع الخطيب التابع لجهاز أمن الدولة الكائن في منطقة الخطيب شارع بغداد – دمشق، حيث تعرّضت لأنواع أخرى من التعذيب، وما زلت أعاني من تمزّق في عضلة الكتف اليمنى، ووتد معلّق بين عظمتين في الكتف، وأوجاع في الظهر. وقد عرفت أنّني موجود في فرع الخطيب من خلال معتقلين سابقين."

صورة خاصّة بسوريون من أجل الحقيقة والعدالة للمعتقل السابق عبد الله توضّح آثار التعذيب الظاهرة على جسده وخاصّة منطقة الظهر

- **لا استثناء في التعذيب حتّى لذوي الاحتياجات الخاصّة:**

شاهر يونس، ناشط سياسي وأحد المعتقلين السابقين لدى عدّة أفرع أمنيّة تابعة لجهاز المخابرات العسكريّة، تمّ اعتقاله عام 2011 في حلب وبقي معتقلاً لمدّة أربع سنوات متتالية، تنقّل فيها بين عدّة أفرع أمنيّة منها فرع الأمن العسكري في حلب وفرع فلسطين وغيره، ورغم أنّ شاهر يعاني من إعاقة في قدميه كمضاعفات لإصابته بمرض شلل الأطفال (من ذوي الاحتياجات الخاصّة) إلّا أنّ ذلك لم يمنع السجّانين من تعذيبه ومعاملته بشكل سيّئ، يقول شاهر في هذا الصدد:

"في فرع الأمن العسكري بحلب كانوا يستخدمون أسلوب الشبح الخلفي لمدّة ثلاثة أيّام متواصلة؛ والشبح الخلفي هو طريقة شبح يتميّز بها فرع الأمن العسكري عن باقي الأفرع حيث تكون اليدين مقيّدتين إلى الخلف عندما يتمّ تعليق المعتقل إلى الأعلى. وكان يتم إنزالي من عمليّة الشبح هذه وأنا في حالة غيبوبة تامّة، أمّا أوجاعها فقد كانت رهيبة لأنّ طريقة التعذيب هذه كانت تسبّب خلعا في الكتفين حيث كان بعض المعتقلين من طلبة جامعة حلب للطب يساعدونني بإعادة مفاصل الكتف إلى مكانها الطبيعي. كما تعرّضت أيضاً إلى أسلوب الحوض ويدعونه (البانيو) وهو عبارة عن حوض مياه يجلس فيه المعتقل ويغطّي الماء كامل جسده عدا رأسه، ثمّ ينزل السجّان في الماء سلكاً كهربائيّاً فيتم الصعق الكهربائي وتتسبّب هذه الطريقة بالكثير من الحروق حيث عانيت من بقع سوداء كثيرة في جسدي لمدّة سنة كاملة بعد الإفراج عنّي."

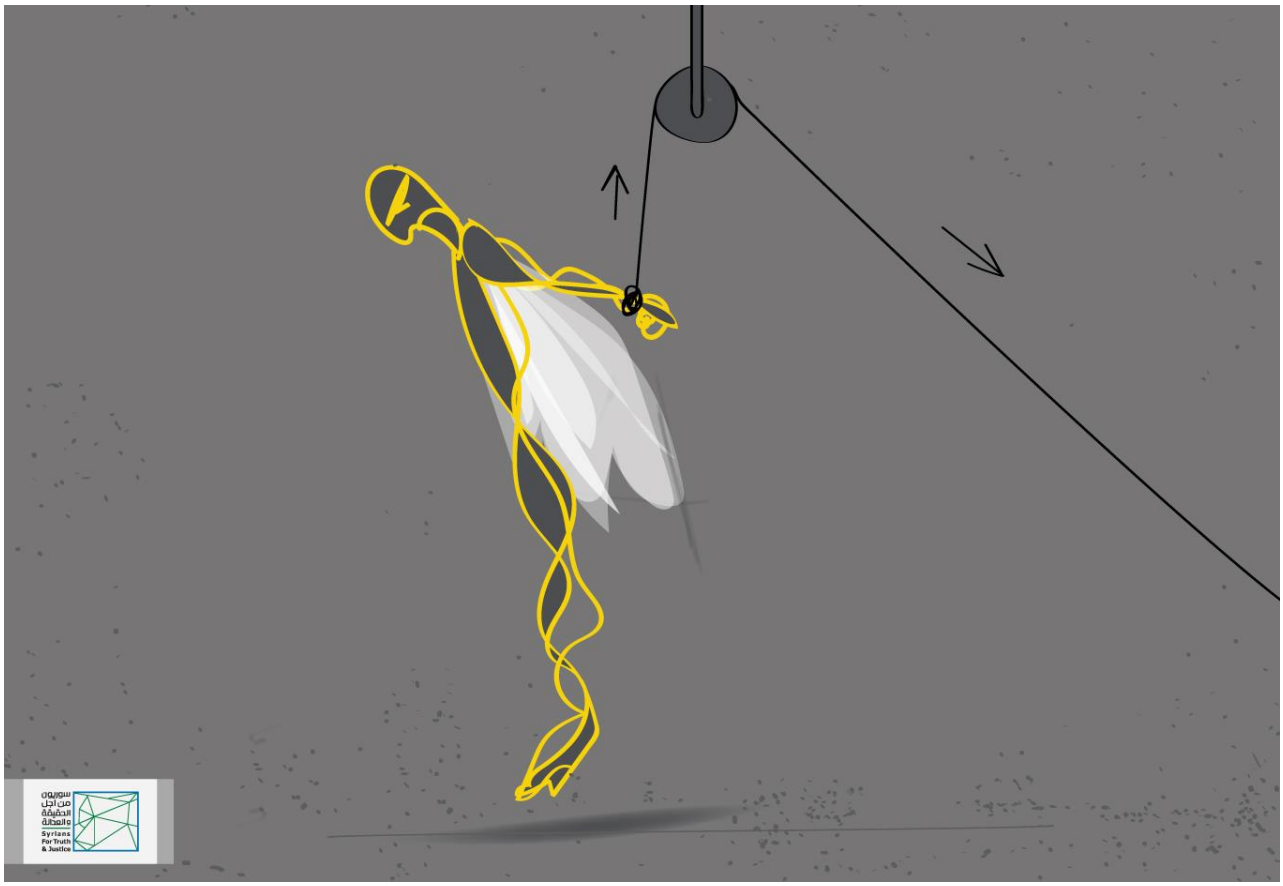

طريقة التعذيب المعروضة في الصورة تسمّى "طريقة البلنكو" حيث يتم تعليق (شبح) المعتقل من يديه للأعلى ولكن من الخلف وليس مثل طريقة الشبح العادية، وهذه الطريقة شائعة بشكل كبير عن تنظيم "داعش"، وتمّ إدارج الصورة لكي يفهم القارئ طريقة "الشبح الخلفي" الذي تحدّث عنها شاهر في شهادته.

تنقّل شاهر بين عدّة أفرع أمنيّة ومراكز احتجاز سريّة في حلب ودمشق خلال فترة اعتقاله الطويلة، ويتكلّم في شهادته عن عدم معاملته بأيّة رحمة رغم أنّه من ذوي الاحتياجات الخاصّة بل على العكس تماماً، كان يتمّ الاستهزاء بإعاقته وضربه بشكل أكبر لهذا السبب، فيقول:

"تعرّضت لعمليّة سحلٍ وركل بشكل وحشي جدّاً من قبل عناصر المخابرات الجويّة في مطار حلب، حيث كنّا نسير برتلٍ مربوط بسلسلة معدنيّة (جنزير)، معصوبي الأعين، وأيدينا مكبّلة إلى الخلف، حيث طلبوا منّا الركض ولكن وبسبب إعاقتي لم أستطع الركض ووقعت على الأرض فما كان من السجّانين إلّا أن بدأوا بالاستهزاء وركلي وطلبوا من بقيّة المعتقلين أن يستمرّوا في الركض فتمّت عمليّة السحل وتسبّبت بأذيّة في الأكتاف والمرافق والركب حيث عانيت من ضياع في الجلد وانكشاف جزء من عظم الركبة اليمنى ونزيف كبير."

يتكلّم شاهر عن آثار التعذيب التي مازال يعاني منها، مثل تأذّي ركبته وانتكاس حاد في المفصل، وفقدان جزء كبير من نظره:

"كوني من ذوي الاحتياجات الخاصّة فأنا أعاني من أذى في ركبتي وزاد هذا الأذى بشكل كبير خلال فترة الاعتقال والتعذيب، فخلال عمليّة التعذيب كان السجّانون يتقصّدون ضربي على ركبتي بسبب معرفتهم بإعاقتي، فكانوا يركّزون الضرب على أرجلي وعلى المناطق الحسّاسة بين القدمين وكنت أحاول حماية هذه المناطق بركبي وتتعرّض ركبي للضرب، وبالنسبة إلى وضع ركبتي اليمنى الصحّي الآن فقد أخبرني الأطباء منذ فترة أنّني أعاني من انتكاس حاد في المفصل وأنا بأمسّ الحاجة لجهاز معدني طبي مثبّت للمفصل، أو الخضوع لعمليّة جراحيّة. في تجربة الاعتقال فقدت جزءاً كبيراً من بصري أيضاً الذي كان لا يعاني من مشاكل قبل الاعتقال وأعاني الآن من درجتين وثلاث أرباع بعيني اليمنى ودرجتين وربع في العين اليسرى وكان هذا بسبب ظروف الاعتقال والفترات الطويلة التي قضيتها في الظلام الدامس."

ب - الأثر النفسي للتعذيب والاعتقال:

قد لا يكون الأثر النفسي والمعنوي للاعتقال ظاهراً للعيان، على خلاف الآثار الأخرى مثل الأثر الجسدي والاقتصادي وغيره، إلّا أنّه قد يسبّب عواقب كارثيّة ليس للناجي فحسب بل حتّى على مستوى البيئة المحيطة به وعائلته والمجتمع بشكل عام. وغالباً ما يتم إهمال الأثر النفسي للاعتقال والتعذيب سواءً من جانب الناجي نفسه أو عائلته بسبب عدم الدراية بخطورة الموضوع أوّلاً وعدم توفّر وعي بهذا الخصوص خاصّة أنّنا نتحدّث عن عشرات الآلاف وربّما المئات من حالات الخطف والاعتقال والتعذيب في سوريا، وهو ما يضع مسؤوليّة أكبر على كاهل الحكومات والمنظّمات العاملة في مجال دعم المعتقلين (المادّي والمعنوي والنفسي) ويشكّل تحدياً مهمّاً خلال فترة العدالة الانتقاليّة المأمولة في سوريّا. وسوف نسرد من خلال بعض المقابلات الآثار النفسيّة التي عانى منها الناجون بعد الإفراج عنهم.

لاحظت سوريّون من أجل الحقيقة والعدالة ومن خلال شهادات الناجين الذين تمّت مقابلتهم اشتراكهم جميعاً ببعض أعراض ما يعرف باسم "اضطراب ما بعد الصدمة" والمعروف باسم (PTSD) باللغة الإنكليزيّة؛ وأكدّ العديد ممّن تمّ اللقاء بهم على ضرورة وأهمّية الدعم النفسي الذي يجب أن يتلقاه المفرج عنه، كما أكدّ الناجي والصحفي مسعود عقيل، وهو أحد الذين تمّ اعتقالهم على يد تنظيم "داعش" لمدّة (280) يوماً، تنقّل فيها بين العديد من أماكن الاحتجاز السرّية وكان شاهداً على العديد من عمليات التعذيب والإعدام كما قال في شهادته لسوريون من أجل الحقيقة والعدالة. وفيما يخصّ الأشهر التي تلت عملية الإفراج ونوع الدعم الذي حصل عليه مسعود قال لنا:

"لم يكن هناك أي اهتمام بوضعي النفسي بعد الإفراج عنّي، لا من قبل منظمات دولية ولا منظمات محلّية، وقد توقعت أنّ أتلقى دعماً لكوني صحفياً وأعمل في مجال الصحافة ولأني اعتقلت لهذا السبب، وأنّا لم أطالب بأي دعم مادي ولكن يجب على الجمعيات والمنظمات أن تولي اهتماماً أكبر بالوضع الصحي والنفسي للمفرج عنهم وخاصة الذين تمّ اعتقالهم من قبل تنظيم داعش[5]."

- **ما هو اضطراب ما بعد الصدمة ؟ أو المعروف باللغة الانكليزية باسم: POST-TRAUMATIC STRESS DISORDER (PTSD)**

هو اضطراب يصاب به من يتعرّض إلى تجربة مخيفة وخارجة عن سيطرته، كالاعتقال أو التعذيب أو القصف أو الاغتصاب أو أي نوع آخر من أنواع الانتهاكات، وأغلب المصابين به قد يتغلّبون على هذه التجارب بمرور الوقت حتّى بدون مساعدة نفسية (في حال كانت الحادثة أقل وطأة) ولكن في بعض الحالات (وخاصةً ممّن تعرّضوا لانتهاكات شديدة) قد تسبّب تلك الانتهاكات ردّات فعل تستمر لأشهر أو حتّى سنوات وهذا ما نسمّيه اضطراب ما بعد الصدمة.

- **أعراض اضطراب ما بعد الصدمة:**

1- **<u>المعاناة من الكوابيس وإعادة عيش التجربة من جديد:</u>** حيث يشعر المصاب بأنّه يمرّ بالتجربة كاملة بكل تفاصيلها من جديد، وقد يحدث هذا خلال اليوم عن طريق محفّزات معيّنة قد تكون (صوتيّة أو بصريّة أو جو ماطر.... إلخ) وتكون محفّزةً لتذكّر المصاب بتجربته السابقة. وقد يعيش التجربة كاملةً من خلال الكوابيس التي يراها خلال نومه. والمصاب قد لا يتخيّل الأحداث كاملة ولكن قد يشعر بمشاعر مشابهة لما حدث كالخوف والأصوات والآلام.

عمّار (وهو اسم مستعار لأحد المعتقلين السابقين الذين تعرّضوا للاعتقال على يد الأجهزة الأمنيّة السوريّة)، فقد تعرّض عمّار لثلاث عمليّات اعتقال كانت الأولى لمدّة 9 أيّام في العام 2011، تلاه الاعتقال الثاني لمدّة 11 يوم في العام 2012، أمّا الاعتقال الثالث -وهو الأطول- فقد امتدّ لفترة 11 شهراً وكان في العام 2015، حيث يتحدّث في شهادته لسوريّون من أجل الحقيقة والعدالة عن الآثار النفسيّة لاعتقاله، وأكبر مشاكله "على حدّ تعبيره" هي الكوابيس فيقول:

" لقد مرّ على إطلاق سراحي أكثر من سنة وسافرت إلى تركيّا وأوروبا، ولكنّني لا أزال أعاني من الكوابيس التي تعيد لي تجربة الاعتقال كاملةً بما فيها أساليب التعذيب، فأعيش جميع هذه التفاصيل والأحاسيس في كلّ ليلة، إنّه أمرٌ مرهقٌ، حيث أنّ وضعي النفسي سيّئ جدّاً وأبحث حالياً عن طبيبٍ نفسيٍ يساعدني في هذا الأمر."

[5] للإطلاع على الشهادة الكاملة التي أدلى بها مسعود عقيل لسوريون من أجل الحقيقة والعدالة، يرجى الدخول إلى الرابط التالي:
https://stj-sy.com/ar/view/35

أحمد (وهو إسم مستعار) لأحد الناجين، والذي رفض الكشف عن هويته لأسباب أمنيّة قال في شهادته لسوريّون من أجل الحقيقة والعدالة أنّه عانى من الكوابيس بعد فترة من إخلاء سبيله من سجن تدمر العسكري في محافظ حمص قائلاً:

"لم أعتقد بحاجتي لأيّ دعم نفسي بعد إخلاء سبيلي، إلى أن خرجت من سوريّا باتجاه تركيّا، فبعد وصولي إلى تركيّا بدأت أعاني من كوابيس صعبة جدّاً تعيشني تجربة الاعتقال والتعذيب وأحس خلالها بالألم نفسه."

محمّد العبد الله أحد المعتقلين السابقين سرد تفاصيل اعتقاله لسوريّون من أجل الحقيقة والعدالة من قبل عناصر حاجز الكبّاس في دمشق، حيث تعرّض للضرب المبرح والإهانات وغيرها من ضروب المعاملة السيئة، يذكر محمّد تفاصيل صغيرة في حياته اليوميّة تذكّره بظروف الاعتقال، قائلاً:

"ابني وعمره 4 سنوات، كان يلعب في أحد الأيّام حين بدأ يبصق وهو يلعب ويضحك، فتبادر لذهني ذكرى السجّان الذي كان يضربني ويبصق علي، فلم أتحمّل هذا الصوت وشعرت بضغط وقلق شديدين وصرخت بطفلي أن يتوقّف عن البصاق رغم عدم فهمه هو أو أمّه عن سبب صراخي عليه، وهذه المشكلة أعاني منها حيث أنفجر غضباً عندما أواجه أيّ شيء يذكّرني بالاعتقال."

ويتحدّث عن الكوابيس التي يتعرّض لها بشكل يومي فيقول:

"الكوابيس هي الأسوأ بين كلّ الأعراض، فكوابيسي تبدأ عادةً برؤية سعيدة مع أهلي وأصدقائي ثمّ يتحوّل الحلم فجأةً إلى كوني مطلوباً ويبدأ بعض الأشخاص باللحاق بي وأنا أهرب وأشعر بالهلع الشديد، ويكون وقع الكابوس كبيراً لدرجة أنّني استيقظت عدّة مرات وأنا مصاب بنوبة هلع (*Panic Attack*) وأشعر بالاختناق وعدم القدرة على التنفّس حيث انتهى بي المطاف في إحدى المرّات بالمستشفى واستعملوا معي جهاز التنفّس والأوكسجين حتّى استطعت التنفّس بشكل طبيعي، وتأتيني هذه النوبات أحياناً عندما أكون مستيقظاً وتراودني ذكريات تعود بي إلى الاعتقال والحصار وأصاب بالهلع بسببها."

2- **<u>تجنّب الخوض في مواقف وأماكن معيّنة:</u>** ويحدث في هذه الحالة أن يتجنّب المصاب باضطراب ما بعد الصدمة مواقف معيّنة تذكّره بالحادثة والتي قد تسبّب له الكثير من الإزعاج، ويتجنّب أماكن معيّنة للسبب ذاته، ممّا قد يمنع المصاب من القيام بالكثير من الفعاليّات والهوايات والأعمال الكثيرة، مثال على ذلك (تجنّب الشرطة والخوف منها... إلخ).

الشاهد عبد الله الذي تمّ اعتقاله من قبل المخابرات العامّة عندما كان طفلاً في الـ17 واتصل به رفاقه وطلبوا ملاقاته قصد الإيقاع به، وتواصلوا مع جهاز المخابرات، يتحدّث عن معاناته من الكوابيس وخوفه وتجنّبه من استقبال المكالمات من الأرقام الغريبة فيقول:

"ما زلت أعاني من الخوف (فوبيا) من استقبال المكالمات من الأرقام التي لا أعرفها، الأمر الذي يضعني في مواقف محرجة أحياناً ويتسبّب بضياع بعض الفرص أحياناً أخرى. وما زلت أعاني من الكوابيس التي أعيش فيها تجربة الاعتقال كاملةً أحياناً، وأحياناً أخرى أشعر أنّني أهرب من بعض الأشخاص الذين يلاحقونني (أثناء الكابوس)، وأنا بحاجة لرؤية طبيب نفسي ولكن للأسف حاجز اللغة يشكّل عائقاً لي هنا في ألمانيا."

أحمد سمير وهو أيضاً أحد المعتقلين السابقين الذين أدلوا بشهادتهم لسوريّون من أجل الحقيقة والعدالة حيث تحدّث عن الآثار النفسيّة التي خلّفتها تجربتي الاعتقال عامي 2011-2012 ويقول:

"عانيت من الكوابيس لفترة طويلة سابقاً ولكنّها توقّفت الآن، ولكن حتّى هنا في ألمانيا مازال عندي خوف كبير من الشرطة، وعلى سبيل المثال هنالك مركزٌ للشرطة قرب منزلي وأحاول تجنّبه كلّ يوم بسلك طريق طويل حتّى أتجنّب رؤيته وتذكّر أيّ شيء قد يعيدني إلى ذكرى الاعتقال."

محمّد وهو اسم مستعار لأحد المعتقلين الذين تمّ اعتقالهم على يد جهاز المخابرات العسكريّة (الفرع 215 وهو معروف أيضاً باسم سرية المداهمة والاقتحام ويقع في شارع 6 آيار في دمشق) في العام 2013، تحدّث عن معاناته من بعض الآثار النفسيّة التي أثّرت بشكل كبير عليه وخصوصاً بسبب التعذيب بالكهرباء الذي ترك أثراً كبيراً عليه فقال:

"لا زلت أعاني من الكثير من الآثار النفسيّة كالكوابيس، والذكريات المؤلمة، وما زلت أنام بنفس الطريقة التي كنت أنام بها في المعتقل (التسييف)[6]، وبعد إخلاء سبيلي كانت تأتيني الكثير من الهواجس والذكريات والعقد النفسيّة لفترة ولكنّني نجحت بالتخلّص من أغلبها، ما زلت أعاني من الخوف والهلع عندما أسمع صوت الجرس، بسبب أنّهم كانوا يقرعون جرساً قبل بدء عمليّة التعذيب بالكهرباء، فكلّما أسمع صوت أيّ جرس أحسّ بالكهرباء تجري في جسدي وكأنّي أعيش تجربة التعذيب بالكهرباء مجدّداً."

3- **<u>الشعور بالتيقّظ والقلق الدائم:</u>** فيشعر المصاب بهذا الاضطراب وكأنّه دائماً بمواجهة خطر ويصعب عليه الاسترخاء مع التسبّب بالأرق والقلق.

[6] التسييف وهي لفظة عاميّة تشير إلى طريقة نوم محدّدة ينام فيها المعتقلين على جنبهم ويتم رصّهم جيّداً بسبب ازدحام أماكن الاعتقال هذه بالكثير من المعتقلين.

يسرد محمّد العبد الله عن الآثار النفسيّة التي مازال يعاني منها بسبب اعتقاله مثل القلق الدائم، وصعوبة الاسترخاء فيقول:

"لا زلت أعاني الكثير من الاضطرابات، منها عدم التركيز والقلق الدائم، وأشعر بالتوتّر الدائم ولا أتحمّل سماع صوت عالي أو صراخ أو حتّى تحدّث أحدهم بنبرة عالية قليلاً، وأعاني من تشتّت الانتباه الكبير بسبب أيّ حدث فأنا متأخّر في الدراسة بسبب ضعف تركيزي وتشتيت انتباهي نتيجة صوت سيّارة، أو وجود ذبابة في الغرفة أو أيّ صوت أو عامل آخر يتسبّب في تشتيت الانتباه."

4- **أعراض أخرى:** مثل ألم العضلات والتشنّج، الإسهال، عدم انتظام النبض، الصداع، مشاعر الفزع والخوف، الاكتئاب، شرب الكثير من الكحول، الإدمان على المسكّنات.

تمّ اعتقال أيمن (وهو اسم مستعار لأحد المعتقلين) في شهر شباط/فبراير 2015 على حاجز تابع للدفاع الوطني في منطقة قدسيا في ريف دمشق، ومازال متأثّراً من بعض المشاكل النفسيّة بسبب اعتقاله وعمليّات التعذيب التي تعرّض لها فيقول:

"لا زلت أعاني من بعض المشاكل النفسيّة مثل الاكتئاب الشديد والدائم، وفقدان القدرة على التركيز، ممّا يؤثّر بشكل كبير على قدرتي على التعلم بسبب ضعف التركيز، يترافق هذا كلّه مع أرق وقلق شديدين، وأعاني من تسرّع في القلب وعدم انتظام النبض."

علي (وهو اسم مستعار أيضاً) تمّ اعتقاله في فرع المخابرات الجويّة عام 2013 يتكلّم عن الآثار النفسيّة لما بعد اعتقاله وتعذيبه ويتحدّث عن فقدانه لثقته بنفسه، وبعض الضعف الجنسي فيقول:

"بعد الإفراج عنّي ولفترة طويلة امتدّت أكثر من سنة، أصبحت أخجل من التواجد مع فتاة أحبّها لوحدنا بسبب عدم ثقتي بنفسي، وخوفي من المجهول، وفقدت الشعور بالرغبة الجنسيّة أو أيّ انجذاب لأيّ أحد حتّى، رافق ذلك ضعف جنسي."

شاهر يونس وهو (من ذوي الاحتياجات الخاصّة) ناشط سياسي وأحد المعتقلين السابقين لدى عدّة أفرع أمنيّة تابعة لجهاز المخابرات العسكريّة، يتحدّث عن الأثر النفسي الذي تركته تجربة اعتقاله فيقول:

"بالنسبة إلى الآثار النفسيّة فهو موضوع كبير ولا يجب تناسيه أبداً، فبعد الاعتقال بدأت أعاني من فقدان للذاكرة، والنسيان والقلق الدائمين، والاكتئاب مع معاناتي للكوابيس والأرق، وبعض المشاكل النفسيّة الأخرى."

ج - الأثر الاقتصادي للتعذيب والاعتقال:

إنّ ظروف الاعتقال الطويلة والقاسية تؤثّر على صحّة المعتقل البدنيّة والنفسيّة من كلّ بد، وبسبب تغييبه لفترات طويلة قد تستمر لأشهر وسنوات فإنّ المستوى المهني أو التعليمي لمعظم المعتقلين يواجه خطر التراجع ممّا يهدّد وضعه الاقتصادي بشكل مباشر. علاوةً على ذلك فإنّ بعد المعتقل عن ميدان الحياة في ظروف إنسانيّة قاسية جدّاً قد تحرمه من بعض التطوّرات التي ظهرت خلال فترة اعتقاله أو حتّى قد تحرمه من الإسهامات البشريّة (الاختراعات الجديدة) وخاصة التكنولوجيّة منها.

وفي حالاتٍ لا تعدّ ولا تحصى فإنّ الناجي/المعتقل السابق وخاصّةً ممّن اعتقل لفترات طويلة يواجه حتميّة خطر الإبعاد من عمله والذي يشكّل مصدر الرزق الأساسي له، إضافةً إلى ذلك فقد عانى آلاف الطلّاب المعتقلين من حالات حرمان من إكمال دراستهم الجامعيّة أو الدراسات العليا.

وقد أفاد **تقرير أعدته كلٌّ من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا التابعة للأمم المتحدة (الاسكوا) وجامعة سانت اندروز بأن عدد السوريين الذين يعيشون تحت خط الفقر تضاعف 3 مرات تقريبا منذ اندلاع الحرب قبل 5 سنوات.** وخلص التقرير الى ان نحو 83,4 بالمئة من السوريين يعيشون تحت خط الفقر مقارنة بـ 28 بالمئة في عام 2010، وان حوالي 13,5 مليون نسمة من سكان سوريا باتوا بحاجة إلى معونات إنسانية بحلول نهاية عام 2015 - أكثر من 4 ملايين منهم في محافظتي دمشق وحلب.[7]

- **ابتزاز مالي ورشاوى بملايين الليرات السوريّة:**

يضطرّ عدد كبير من أهالي المعتقلين والمختفين قسراً والمختطفين في سوريا إلى دفع مبالغ كبيرة جدّاً سواءَ لإطلاق سراح أبنائهم أو رغبةً في معرفة مصيرهم أو حتّى لمجرّد زيارة قد لا تتجاوز عدّة دقائق مثل ما ذكر لنا أهالي وأقرباء لمعتقلين محتجزين في سجن صيدنايا العسكري، وتتراوح هذه الدفعات الماليّة ما بين (8-20) ألف دولار أمريكي كفدية أو رشوة، ولربّما يبدو هذا المبلغ قليلاً نسبياً للأشخاص المقيمين خارج سوريا، إلّا أنّه يعتبر مبلغاً كبيراً جدّاً خلال سنوات النزاع في سوريا وخاصّة بعد انهيار العملة السوريّة. وتدفع هذه الرشاوي إلى الخاطفين أنفسهم (وغالباً ما يكون من عناصر الأفرع الأمنيّة نفسها أو من الشبّيحة أو من المجموعات المسلّحة المجهولة والمنتشرة في عموم سوريّا) ويتمّ أحياناً كثيرة دفع مبالغ مماثلة للقضاة والمحامين وخاصّة في محكمة مكافحة الإرهاب في سوريا.

أحمد سمير وهو أيضاً أحد المعتقلين السابقين الذين أدلوا بشهادتهم لسوريّون من أجل الحقيقة والعدالة حيث تحدّث عن الرشاوي التي اضطرّ أهله لدفعها لإطلاق سراحه من المعتقل عام 2012 ويقول:

---

[7] الامم المتحدة: مستويات الفقر في سوريا تضاعفت 3 مرات منذ اندلاع الحرب، المصدر:
http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2016/04/160430_syria_poverty_escwa

"دفع أهلي مبلغ *1.5* مليون ليرة سوريّة في العام *2012* أي ما يعادل *$15,000* دولار أمريكي حتّى تتمّ إتلاف إضبارتي واعترافاتي ويتمّ تهريبي من خارج الفرع بشكل خفي، وبسبب أنّني ما أزال مطلوباً تمّ دفع ما يقارب الـ*750* ألف ليرة سوريّة أي ما يعادل الـ *$7,500* دولار أمريكي ليتم تهريبي إلى خارج سوريا. لقد خسرت كلّ أموالي وكلّ ما تعبت لأجمعه خلال فترة شبابي."

- **حرمان في مجالات عديدة (العمل والدراسة):**

كما أسلفنا سابقاً فإنّ تجربة الاعتقال أو الاختطاف أو الإخفاء القسري في سوريّا لا تقتصر في آثارها على فترة الاعتقال وحدها، وإنّما تتعدّاها إلى فترة ما بعد الإفراج، وقد تمتدّ هذه المعاناة لأشهر وسنين طويلة وخاصّة على الصعيد الاقتصادي أو الصعيد التعليمي.

ناجي (وهو اسم مستعار لأحد المعتقلين الذين فضّلوا عدم ذكر اسمهم لأسباب أمنيّة) تحدّث لسوريّون من أجل الحقيقة والعدالة عن تفاصيل احتجازه "الثاني" من قبل بعض الشبّيحة في الجامعة وتهديده ممّا أدّى إلى خسارته لدراسته الجامعيّة:

"كنت في جامعة دمشق أقدّم الفحوصات الجامعيّة، حيث ألقى القبض عليّ بعض الشبّيحة ممن يدعون أنفسهم بـ(أمن الطلبة) فساقوني إلى غرفتهم في الجامعة وبدأ التحقيق معي وضربي وإهانتي ومصادرة كاميرا وقرص صلب ونقود كنت أحملها ثمّ هدّدوني وأمروني بالذهاب وعدم دخول الجامعة مرّة أخرى، وللأسف لهذا لم أستطع تقديم الامتحانات وتركت جامعة دمشق."

محمّد (وهو اسم مستعار لأحد المعتقلين) الذين تمّ اعتقالهم على يد جهاز المخابرات العسكريّة (الفرع 215 وهو معروف أيضاً باسم سرية المداهمة والاقتحام ويقع في شارع 6 آيار في دمشق) في العام 2013، تحدّث عن معاناته الاقتصاديّة بعد الاعتقال وخسارته لعمله ودراسته:

"لقد أثّر الاعتقال على وضعي ووضع أهلي الاقتصادي، حيث أنّني أحد المعيلين لعائلتي وبعد إطلاق سراحي خسرت عملي وتمّ فصلي من جامعة دمشق."

شاهر يونس وهو (من ذوي الاحتياجات الخاصّة) ناشط سياسي وأحد المعتقلين السابقين لدى عدّة أفرع أمنيّة تابعة لجهاز المخابرات العسكريّة، يتحدّث عن الأثر الاقتصادي الذي تركته تجربة اعتقاله ويقول:

"لا أزال أعاني من آثار اقتصاديّة كبيرة بعد اعتقالي، فلقد خسرت عملي، والحصول على عمل الآن هو أمرٌ شبه مستحيل بسبب الإصابات التي تعرضت لها جرّاء الاعتقال ونظرا لوجودي في إدلب التي تنعدم فيها فرص العمل، مع العلم أنّني معيل لعائلة مكوّنة من أم وثلاثة أطفال."

- **خسارة أتعاب عشرات السنين:**

بسبب اضطرار بعض أهالي المعتقلين والمختطفين لدفع رشاوي ومبالغ كبيرة مقارنة مع الوضع الاقتصادي في سوريا تخسر العديد من العائلات ممتلكات ومكتسبات قد تكون دفعت عشرات السنين للحصول عليها، فقد أكّد العديد ممّن تمّ الحديث إليهم أنّهم اضطرّوا إلى بيع بيوت بملايين الليرات السوريّة طلباً للإفراج عن أبنائهم.

تمّ اعتقال أيمن (وهو اسم مستعار لأحد المعتقلين) في شهر شباط/فبراير 2015 على حاجز تابع للدفاع الوطني في منطقة قدسيا في ريف دمشق، وتنقّل بين العديد من الأفرع واضطر أهله لبيع منزلهم لدفع رشاوي متعدّدة حالت دون نقله إلى سجن صيدنايا العسكري وإطلاق سراحه على دفعتين يقول أيمن:

"كان وضعي في التحقيق حرجاً جدّاً، وكان من المقرّر تحويلي إلى سجن صيدنايا العسكري لتتمّ محاكمتي محاكمة عسكريّة ميدانيّة هناك، ولكن لحسن الحظ تابع أهلي اعتقالي منذ البداية وقاموا بدفع الكثير من الرشاوي ليتمّ التخفيف عنّي في قضيّتي. بعد إطلاق سراحي وأنا في طريقي إلى المنزل أوقفني حاجز الأمن السياسي في قدسيّا، وألقى القبض علي بتهمٍ جديدة، وتمّ اعتقالي لمدّة شهرين حتّى عاود أهلي دفع مبالغ ماديّة جديدة ليتمّ إطلاق سراحي."

وقد خسر أيمن عمله ودراسته جراء الاعتقال:

"عانيت الكثير من الآثار الاقتصاديّة لاعتقالي، فبعد الاعتقال خسرت عملي، ودراستي حيث تمّ منعي من تقديم رسالة الماجستير في العلوم السياسيّة، وللأسف اضطرّ أهلي إلى بيع منزلٍ يملكونه ليسدّدوا بثمنه الرشاوي التي أنقذت حياتي وأخرجتني من المعتقل."

د - الأثر الاجتماعي للتعذيب والاعتقال:

لا يقلّ الأثر الإجتماعي للإعتقال أوالاختفاء القسري وما يرافقه من تعذيب على حياة الناجين وذويهم عن الآثار الجسديّة والنفسيّة والاقتصاديّة التي قد يعاني منها المعتقل نفسه أو ذويه، ولربّما يكون أشدّ وطأة وخاصةً في بعض البيئات السوريّة المحافظة. ومن المفيد هنا الإشارة إلى أنّ العدد الأكبر من المتأثّرين بهذه الآثار هنّ المعتقلات والناجيات.

فلقد واجهت فريق عمل سوريّون من أجل الحقيقة والعدالة تحدّيات ومصاعب كثيرة في التواصل مع المعتقلات السابقات بسبب الطابع الاجتماعي الذي يلاحقهن في المجتمع السوري، حيث يُعتبر مجرد تصريح المعتقلة أحياناً باعتقالها مكافئاً لتعرضها لحادثة اغتصاب أو تحرّش جنسي.

تتحدّث الناشطة حنان حليمة -والتي تعمل في منظّمة (PDC) في مشروع يختص بمساعدة المعتقلين والمعتقلات عن طريق الربط بين المنظّمات العاملة في هذا المجال- عن الآثار الاجتماعيّة والمصاعب التي تواجهها خلال عملها مع المعتقلات قائلة:

"هناك العديد من الآثار النفسيّة والاجتماعيّة التي نلاحظها عند الكثير من النساء المعتقلات وبالأخص السيدات الكبار في السن والغير ناشطات في المجتمع المدني، بسبب الضغط الاجتماعي لمجرّد فكرة أنّها معتقلة، فتشعر بالخوف من أن يقال عنها معتقلة وتوصم بوصمة عار أنّها كانت مغتصبة."

وتضيف حنان أنّ فكرة المشروع التي تعمل فيه تقوم على ربط المعتقلين السابقين بأي جهة تدعم المعتقلين، منطلقة من أنّ المبادرات التي تقدم المساعدة للمعتقلين غير معروفة وموجودة على نطاق صغير وضيّق.

محمّد (وهو اسم مستعار لأحد المعتقلين) الذين تمّ اعتقالهم على يد جهاز المخابرات العسكريّة (الفرع 215 وهو معروف أيضاً باسم سرية المداهمة والاقتحام ويقع في شارع 6 آيار في دمشق) في العام 2013، تحدّث عن بعض الآثار الاجتماعيّة التي سببها الاعتقال له فقال:

"تغيّرت شخصيتي بشكل كبير بعد إطلاق سراحي، فأصبحت منطوياً على نفسي بشكل كبير، ولم أعد اجتماعياً كما كنت قبل الاعتقال، وتغيّرت معاملة أصدقائي ومعارفي بشكل كبير معي، بعضهم تجنّبني بسبب الخوف، والبعض الآخر قام بتصديق التهم الإرهابيّة التي اعتقلت على إثرها."

يتحدّث عمّار عن الآثار الاجتماعيّة التي واجهها إثر اعتقالاته الثلاث التي واجهها في الأعوام 2011-2012-2015 على التوالي ويقول:

"الآثار الاجتماعيّة كانت كبيرة، فلقد خسرت أغلب أصدقائي بعد حوادث الاعتقال، حيث أصبحوا يخافون من التواصل معي، ما يؤلمني أنّ البعض صدّق التهمة التي أجبرني فرع الأمن على الاعتراف بها وهي أنّني كنت مسلّحاً ذو توجّه إسلامي بالرغم من معرفة بعضهم الوطيدة بي، والبعض الآخر شعر بالخوف من التواصل معي بسبب خوفهم من احتمال كوني مراقب وخصوصاً بعد اعتقال أحد أصدقائي بتهمة التواصل معي، ولقد كنت أعيش في دمشق وأنا مجرّد من كافّة حقوقي المدنيّة فيستحيل عليّ الكثير من الحقوق الاجتماعيّة كالزواج وغيره. هذه اللعنة لا تزال تلاحقني حتّى بعد أن سافرت إلى خارج سوريّا حيث صارحتني إحدى الصديقات أنّها تفضّل عدم التواصل معي وتظاهرها بعدم معرفتها بي. أستغرب كيف يصدّق البعض التهم التي تلفّقها الأجهزة الأمنيّة بغضّ النظر عن سخافتها، فكيف يصدّق أصدقائي بأنّني مسلّحٌ ذو توجّه إسلامي وهم يعرفون جيدا أنّني ناشط مدني سلمي علماني أرفض كلّ الرفض حمل السلاح وعواقبه، ويردد البعض منهم المثل الشعبي (لا دخّان بلا نار)."

- **مبادرات ومشاريع لدعم الناجين:**

يقول أحمد حلمي، -أحد القائمين على "مشروع تعافي" الذي انطلق في نيسان/أبريل 2017 وهو من البرامج التي تعمل على دعم الناجين من الاعتقال السياسي في تركيا وريف حلب الغربي- إنّ المشروع يعتمد على التضامن وتشكيل نواة أساسية للمعتقلين، والغاية هي الربط والوصل ما بين المعتقلين المحتاجين والأطراف الداعمة. بالإضافة إلى أنّ المشروع يقوم بتقديم فرص تدريب أيضاً ومحاولة إبقاء المعتقلين في دائرة المجتمع المدني. ويعزي أحمد عدم فعالية برامج دعم المعتقلين بالشكل المرجو منه لخصوصية الحالة السورية، والتناقص الكبير بأعداد العاملين في المجتمع المدني السوري بشكل عام، وانشغال الجميع بأمور أخرى لا تتطرق لقضايا المعتقلين بشكل خاص ومباشر.

فاتن السّراج، تعمل في منظمة (KADAV) المختصة بمناصرة النساء ومقرها اسطنبول، وتعرّف المنظمة نفسها على أنها منظمة نسوية تحارب العنف ضدّ المرأة وضدّ المثليين، حيث تقوم المنظمة بتوفير الدعم النفسي والقانوني لهم. وبما يخصّ المحتاجين للدعم من السوريين تقول فاتن إنّ المنظمة التي تعمل معها منظمة تركية صغيرة، تقوم بزيارات منزلية في أماكن تجّمع السوريين حيث تعمل على التوعية وتوزيع البروشورات.

ثانياً: خاتمة النتائج والتوصيات:

لا يهدف هذا التقرير بأي حال من الأحوال سوى إلى إعادة تسليط الضوء بشكل أعمق على معاناة المعتقلين ممن تعرضوا للتعذيب بشكل خاص داخل مراكز الاحتجاز في سوريا، ويهدف التقرير أيضاً إلى تسليط الضوء على معاناة ذوي المعتقلين أنفسهم والأثر الذي يرافق أبناءهم لأشهر وسنوات عديدة، ويمكن تلخيص الاستنتاجات والتوصيات في عدّة نقاط، وهي:

1 – إلى الناجين/الناجيات والمفرج عنهم/عنهن وذويهم:

- يجب على المعتقلين السابقين والناجين من الاعتقال عدم الاستهانة بتأثيرات ومضاعفات تجارب الاعتقال والاختفاء والتعذيب الكثيرة، وخاصة عندما يكون المعتقل قد تعرّض لضروب عديدة من التعذيب وسوء المعاملة وأمضى فترات طويلة في أماكن الاحتجاز وشاهد عشرات الفظاعات، حيث يجب أن يخضع الناجي لجلسات تقييم من قبل مختصين حتى يتمّ تحديد مستوى الضرر الذي لحق به/بها وذلك للبدء بإجراءات علاجية محددة وتدخلات طبّية مناسبة لهم بحسب درجة الأذى النفسي والجسدي.
- يتحمّل أهالي المعتقلين السابقين والناجين جزءاً مهمّاً من مهام متابعة إجراءات الصحّة النفسية والجسدية للمعتقلين وتحديداً الأطفال والنساء، فيجب على الأهل عدم إهمال هذا الجانب أبداً وخاصة في حالات وجود ضرر نفسي وجسدي كبير بحق أبنائهم. إضافة إلى ذلك، يجب أن يكون الأهل والبيئة المحيطة للناجي جسراً له للعودة إلى الحياة العادية وليس العكس، فينبغي على الأهل والأصدقاء والمجتمع أن يكونوا بيئة حاضنة وداعمة ومساندة ومساعدة للناجي/للناجية حتى اختفاء آثار الاعتقال والتعذيب.
- من الأهمية بمكان الاطلاع من قبل الناجين السابقين وذوي الضحايا إلى تجارب الدولة السابقة وذلك بمساعدة ومساندة منظمات المجتمع المدني السورية والدولية حتى يتسنى لهم الاستفادة من تجارب الدول السابقة سواء في التعاطي مع التعذيب وآثاره أو مع القضايا المتعلّقة بالملاحقة القضائية والإنصاف.

2 – إلى المجموعات السورية العاملة في التوثيق وتقديم الدعم النفسي للناجين:

- خلق نظام لمشاركة المعلومات بحيث يتيح هذا النظام معرفة عدد الناجين/الناجيات من عمليات الاعتقال والتعذيب والاختفاء القسري نسبة إلى عدد الفئات التي حصلت على مختلف أنواع الدعم (سواء الطبّي أو النفسي أو غيرهما) دون أن يكون هذا النظام قائماً على التمييز بين المعتقلين بحسب الجهة التي تقوم بالانتهاك مع مراعاة توحيد المعايير في هذا الصدد.
- يجب على المجموعات السورية العاملة في مجال تقديم الدعم النفسي والطبّي للناجين السوريين خلق آليات تنسيق فعّالة وخاصة في مناطق العمل داخل سوريا أولاً، وفي دول الجوار السوري (تركيا ولبنان والأردن والعراق) ثانياً، ومن المهم إضافة المنظمات الدولية أو الجمعيات الوطنية التي تحمل جنسية دول الجوار إلى هذه الآلية.
- على المنظمات المحلّية والدولية خلق وتطوير آليات تواصل ناجعة وفعّالة مع الناجين من الاعتقال، تتسم بالسهولة بحيث تمّكن جميع الناجين من التواصل بلغة مفهومة مع تلك المنظمات أولاً، ومعرفة واضحة بنوع الخدمات المقدمة من قبل تلك المنظمات. وعليه فإنّ سوريون من أجل الحقيقة والعدالة توصي بخلق "**نظام تحويل متبادل**" ما بين جميع المنظمات والمبادرات والجمعيات الحقوقية والعاملة في مجال التوثيق من جهة والعاملين في مجال تقديم الدعم الطبّي والنفسي، بحيث يوفر تحويل ومشاركة المعلومات فيما بينها لتفادي التكرار أولاً وتأمين أعلى درجات التنسيق من أجل حصول الناجين على دعم نفسي وطبّي وحقوقي فعّال.
- يجب تدريب العاملين في مجال التوثيق على الطرق المثلى لإجراء المقابلات مع الناجين/الناجيات من الاعتقال، وتزويدهم بأدوات وأجوبة على معظم استفسارات الناجين/الناجيات وتدريبهم على طرق إدارة التوقعات أثناء الحديث إلى المعتقلين السابقين وتوثيق شهاداتهم.

3 – إلى الحكومات المانحة والمنظمات الدولية وهيئات الأمم المتحدة:

- وضع قضّية المخاطر المتصلة بالاعتقال التعسفي والاختفاء القسري والتعذيب والآثار النفسية والجسدية والاجتماعية الناتجة لها كأولوية في الخطط الحالية والمستقبلة خلال العمل على الملف السوري، وفي هذا الصدد يجب على الأمم المتحدّة خصوصاً والوكالات التابعة لها أن تصدر أوراقاً دورية تشرح فيها الخدمات التي تقوم بتقديمها للناجين المقيمين في دول الجوار السوري.
- يجب على هيئات الأمم المتحدة والحكومات والمنظمات الدولية إيلاء الاهتمام بتوعية البيئة المحيطة بالمعقتلين/المعتقلات، ودارسة آثار الاعتقال والتعذيب والاختفاء القسري على المجتمع ككل سواء على المدى القصير أو الطويل وتخصيص برامج فعّالة بهذا الشأن.
- يجب على أجهزة الأمم المتحدة والحكومات المانحة والمنظمات المعنية تخفيف الإجراءات المتعلّقة بالمنح المقدمة للناجين/الناجيات من الاعتقال أو التعذيب أو للمنظمات العاملة في هذا الشأن ومراعاة أنّ سوريا تمّر بواحدة من أسوأ الأزمات منذ الحرب العالمية الثانية.
- يجب على أجهزة الأمم المتحدة والحكومات المانحة والمنظمات وضع استراتيجيات طويلة الأمل للتعاطي مع قضية الاعتقال التعسفي والتعذيب والاختفاء القسري والموت في المعتقل، وعدم الاكتفاء ببرامج محدودة وقصيرة الأمد.
- يجب على أجهزة الأمم المتحدة والحكومات المانحة والمنظمات عدم إهمال جانب تقديم الدعم القانوني للناجين/الناجين المفرج عنهم، خاصّة في حال عدم توفر أوراق ثبوتية للشخص المفرج عنه، والمساعدة في إرشادهم إلى طرق تؤمن أدنى حماية قانونية لهم.
- يجب على أجهزة الأمم المتحدة والحكومات المانحة والمنظمات إعداد برامج لإعادة تأهيل المفرج عنهم ودمجهم في المجتمع عن طريق تأهيلهم مهنياً أو مساعدتهم في إكمال مسيرتهم التعليمية.
- يجب على جميع الدول وخاصة الدول المجاورة لسوريا، عدم إعادة أي لاجئ سوري قسراً، وخاصة بعد عمليات التعذيب الواسعة التي يتعرّض لها المحتجزون. وقد كانت سوريون من أجل الحقيقة والعدالة نشرت مؤخراً تقرير عن عمليات إعادة لاجئين واسعة قامت بها السلطات الأردنية في مخالفة للمادة الثالثة من اتفاقية مناهضة التعذيب و "مبدأ عدم الطرد في القانون الدولي".
- يجب على الحكومات والمنظمات الدولية متابعة الضغط على الحكومة السورية للسماح بدخول اللجنة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر والمفوضية السامية لحقوق الإنسان وغيرها من المنظمات العاملة في قضايا السجون والمعتقلات الوصول إلى جميع مرافق الاحتجاز السرّية وغير السرية والوقوف على الانتهاكات التي تحدث في هذه الأماكن علاوةً على كشف مصير المختفين قسرياً ومن ثمّ التواصل مع ذويهم.
- يجب على وكالات الأمم المتحدة والصناديق الخاصة بها (بما فيها صندوق الأمم المتحدة للتبرعات لضحايا التعذيب) فتح قنوات إضافية مع المؤسسات الدولية والسورية العاملة في قضايا دعم ضحايا التعذيب وأفراد عوائلهم بشكل مباشر، وخاصة في دول الجوار السوري (تركيا والأدرن ولبنان والعراق).

- يجب على مكتب (مقرر الأمم المتحدة الخاص بالتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة) إصدار تقارير دورية عن حالات التعذيب التي تحدث في سوريا، والنظر في إمكانية إرسال بعثات ميدانية إلى دول الجوار من أجل مقابلات مباشرة مع الناجين والضحايا. إضافةً إلى:

1- إحالة المناشدات العاجلة إلى الدول فيما يتعلق بأفراد قيل بأنهم يواجهون خطر التعرض للتعذيب، علاوة على مراسلات بشأن حالات تعذيب مزعومة في الماضي.
2- والاطلاع بزيارة تقصي حقائق قطرية.
3- وتقديم تقارير سنوية عن أنشطته وولايته وطرائق عمله إلى مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة.

ثالثاً: ملحقات:

1- الشهادة الكاملة للناجي شاهر يونس:

اسمي شاهر يونس، تولد العام 1974، درست العلوم السياسية وعملت سابقاً في مجال الدعاية والإعلان والتصميم، وأنا متزوّج وعندي أربعة أطفال، في بداية الثورة قمت بالانضمام إلى حزب معارض يدعى "حزب الأنصار" وهو حزب سياسي سلمي معارض مرخص من النظام بموجب قانون الأحزاب وبالإضافة إلى عملي في المشافي الميدانيّة والمجلس الطبّي لمدينة حلب كمحاسب، حيث تمّ اعتقالي على إثر ذلك في شهر أيّار/مايو 2013 من قبل عناصر من فرع الأمن العسكري في حلب، حيث بقيت لعدّة أشهر محتجزاً في المنفردة قبل أن يتمّ نقلي بواسطة طائرة عسكرية إلى دمشق ثمّ إلى فرع فلسطين ومنه إلى فرع المخابرات الجوية في مطار المزة العسكري ومن ثمّ فرع الشرطة العسكرية في منطقة القابون في دمشق.

ظروف الاعتقال كانت سيّئة للغاية، فقد قضيت صيفاً كاملاً لعدّة أشهر في منفردة، وهذه المنفردة هي عبارة عن دورة مياه، ناهيك عن أساليب التعذيب التي مورست بحقّي، ففي فرع الأمن العسكري بحلب كان التعذيب عن طريق "الشبح" يستمر لمدّة ثلاثة أيّام متواصلة وطريقة الشبح مميزة ويدعى بالشبح الخلفي وتكون اليدين إلى الوراء بينما يكون المعتقل معلّقاً، مما كان يسبب حالة غيبوبة استمرت في بعض الأحيان عدّة أيام، مع ضرر جسدي كان يتمثّل بخلع في الكتفين وكان بعض المساجين من طلّاب جامعة الطب يساعدونني بإعادة مفاصل الكتف لمكانها الطبيعي.

كما تعرّضت لأسلوب التعذيب المسمّى "البانيو" والذي هو عبارة عن حوض مياه يجلس المعتقل به كامل جسده ما عدا الرأس ثمّ ينزل به السجّان سلكاً كهربائياً فيتم الصعق الكهربائي خلال الغمر بالماء فتسبب هذه الطريقة حروقاً كبيرة في الجلد ولمدّة سنة كاملة كان لون جلدي أسود.

في مطار حلب تعرّضت لعمليّة سحل وركل بشكل وحشي من قبل عناصر المخابرات الجويّة كانت أيدينا مكّبلة إلى الخلف وكانت الأقدام مكبّلة ونحن معصوبي الأعين ومربوطين بجنزير واحد (قيد حديدي) فكانوا يركضون بنا فلمّا وقعت تابع الجميع الركض وتمّ سحلي على الأرض فتسبّبت بأذيّة في الأكتاف الأكواع والركب حيث عانيت من ضياع في الجلد وانكشاف جزء من عظم الركبة اليمنى ونزيف كبير وكالعادة قابل هذا الشيء استهزاء كبير من السجّانين.

كنّا دائماً نتعرّض للضرب ولكن كل هذه الأساليب في التعذيب كانت عبارة عن معاناة آنيّة عندما تقارن بالجوع والحرمان من الأكل والأمراض المعدية لأنّنا كنّا ما بين (110 إلى 115) شخص في زنزانة واحدة وتحديداً في فرع فلسطين في غرفة صغيرة تبلغ أبعادها (4×5) متراً، فكان من المستحيل أن تتسع للجميع، حيث كنّا نقوم بالجلوس والنوم عن طريق التناوب، فمنهم من كان يقف لمدّ ثماني ساعات متتالية ومنهم من كان ينام لساعتين فقط، وكان السجانون يقومون بضرب كل من ينام وهو جالس أو من ينام وهو واقف. وأحياناً كانت طريقة العقاب تتمثل برمي الطعام في دورات المياه.

كان الطعام بالشكل المعتاد عبارة عن ربع رغيف من الخبز وحبّة من البطاطا لكامل اليوم فحتّى هذه الحصّة القليلة كان يتمّ حرماننا منها أحياناً أو إلقائها في دورات المياه. عانى المساجين هناك وأنا منهم بعض الأمراض كالأكزيما والخرّاجات والجروح والقروح والجرب والقمل.

بالنسبة إلى الوفيّات في فرع فلسطين فلقد كنت في المهجع رقم (10) وهو يدعى بمهجع الموت، وسطياً كان يموت بين (5 إلى 10) معتقلاً، بشكل يومي إمّا بسبب التعذيب أو الأمراض، فأحياناً كان العناصر يتجمّع حول المعتقل ويقومون بضربه بأنبوب المياه ما ندعوه "الأخضر الإبراهيمي" ويستمرّون بضربه لينزف من كل أنحاء جسده ويفارق الحياة خلال نصف ساعة. كانت عدد الوفيّات كبيرة جدّاً في هذا المهجع حيث يجدر بالذكر أنّه عندما تمّ الإفراج عنّي بنفس اليوم كنّا دفعة واحدة أنا وشخصين فقط "كإخلاء للسبيل" و (11) جثّة يتمّ لفّها بغطاء/بطّانيّة. يمكننا تخيّل نسبة الوفيّات التي كانت تحدث في مهجعٍ واحد فقط من أصل (28) مهجعاً و (56) زنزانة منفردة.

ومازلتُ أعاني من أذيّة في الركبة، فأنا بالأساس من ذوي الاحتياجات الخاصّة، وكان السجانون يقومون بالتركيز على اعاقتي عن طريق ضربهم على أقدامي و "المناطق الحسّاسة" بين القدمين فكنت أحاول حماية هذه المناطق عن طريق ركبي. وأخبرني الأطباء منذ فترة أنّني أعاني من انتكاس حاد في المفصل فأنا بحاجة للبس جهاز معدني طبي مثبّت للمفصل أو أن أخضع لعمليّة لتثبيت المفصل، أو على الأقل تركيب مفصل جديد فالمفصل شبه تالف، وفقدت جزء كبير من نظري فقبل الاعتقال كان نظري جيّد والآن أعاني من ثلاث درجات بعيني اليمين ودرجتين وربع في العين اليسار وكان هذا بسبب ظروف الاعتقال والفترات الطويلة التي قضيتها في الظلام الدامس.

وتم الحكم علي لمدة 10 سنوات تمّ تخفيضها لاحقاً إلى أربع سنوات ونصف، بعد توجيه تهم عديدة لي منها "التطاول على حزب البعث الحاكم" و "النيل من هيبة روسيا الاتحادية" و "استخدام مواقع التواصل الاجتماعي بقصد تغيير نظام الحكم في سوريا" وعدّة تهم أخرى منها " التحريض على اسقاط رئيس الجمهورية".

وبعد إطلاق سراحي علمتُ بأن هناك مذكرة اعتقال جديدة بحقي، هذه المرة من قبل إدارة المخابرات العامة، الفرع (255) وكانت صادرة بتاريخ 5 آب/أغسطس 2012 حيث اضطررتُ إلى الهروب إلى ريف إدلب، الخارج عن سيطرة النظام، ومن ثم اجتمعت بعائلتي وانا عالق على الحدود التركية السورية داخل الاراضي السورية بظروف معيشة سيئة جداً حيث لا يوجد أيّ درجة من الأمان، حيث تمّ اتهامنا مرات عديدة "بالعلمانية" ..

بالنسبة لموضوع المساعدات فلم أتلقّ أيّة مساعدة، لقد وعدتني الكثير من المنظّمات بالمساعدة وتواصلت معي بقصد التوثيق وإدراج البيانات ولكن لم تتحقّق أيّ من هذه الوعود، وأنا حالياً في أمسّ الحاجة إلى الدعم المادي، وتأمين مصدر عيش أو جهاز حاسوب للعمل عليه كمصمّم جرافيكس "وهي مهنتي الأساسيّة" وهي أهم عندي من العلاج الصحي في الوقت الحالي، وقد كنت قد أوقفت العلاج والتداوي بسبب صعوبة وضعي المادي، وأنا بحاجة لجهاز معدني للركبة ولكن لا أمتلك الإمكانيّات الماديّة لتأمينه. وهناك بعض الآثار الجسديّة التي ما زلت أحملها بالطبع، أمّا بالنسبة للإثار النفسيّة من الاعتقال فهي موضوع كبير، فذاكرتي غدت ضعيفة جدّاً، وأعاني من النسيان بشكل كبير، والقلق الدائم، والكوابيس والأرق، وبعض المشاكل النفسيّة الأخرى.

تمّ الإفراج عنّي في شهر تشرين الأول/أكتوبر 2014.

صورة الشاهد شاهر يونس وأطفاله

المصدر (تقرير لقناة الجزيرة)

انتهى ...